

الوسيط في المذهب

.
والثالث انهما يتساويان فان اصطلحا فذاك والا فقد تعذر إمضاء العقد فينفسخ \$ فروع ثلاثة

.
الاول اذا كانت الثمار لو سقيت لم يضر ولو تركت تضررت الاشجار بامتصاصها رطوبتها فعلى
البائع السقي او القطع فان لم يجد ماء ففي تكليفه القطع وجهان .

الثاني لو كان السقي يضر بجانبه وتركه يمنع حصول زيادة في الجانب الآخر ففوت الزيادة
هل يلحق بالضرر حتى يتقابل الجانبان فيه وجهان .

الثالث لو أصابت الثمار آفة ولم يكن في تبقيتها فائدة فهل يجب الآن تفريع الاشجار ذكر
صاحب التقرير قولين .

وهذه التوجيهات بينة وتعارض الاحتمالات ظاهر